

أثر الضرائب غير المباشرة في النشاط الاقتصادي دراسة حالة السودان (1970-2010)

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ¹

د. سعد عبد الله سيد احمد الكرم²

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الضرائب غير المباشرة (IDT) في النشاط الاقتصادي في السودان. تفترض الدراسة أن (IDT) تؤثر إيجاباً في النشاط الاقتصادي، وقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2010) للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنشاط الاقتصادي، وإيرادات الضرائب غير المباشرة (IDT)، كأحد محددات النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة. تم استخدام اختبار كلمجروف-سميرنوف "Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار توزيع المتغير التابع (GDP) واتضح أن توزيع البيانات يختلف عن التوزيع الطبيعي (أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية). لذا تم تحويل البيانات للوغاريتم الطبيعي وإعادة اختبار البيانات مرة أخرى واتضح أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط في برنامج (SPSS) لاختبار فرضية الدراسة. أوضحت النتائج أن هنالك علاقة إيجابية قوية نسبياً بين النشاط الاقتصادي والضرائب غير المباشرة (IDT)، وأن زيادة الضرائب غير المباشرة (1%) تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي بما يقارب الواحد (0.962%).

كلمات مفتاحية: الضرائب غير المباشرة، النشاط الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، اختبار كلمجروف - سميرنوف.

1. أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد وتنمية المجتمع، جامعة السلام.

2. أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين.

The Impact of Indirect Taxes on Economic Activity The Case of the Sudan (1970- 2010)

Abstract

This study aimed to assess the impact of Indirect Tax Revenues (IDT) on the economic growth in Sudan. The hypothesis of the study is that the Indirect Tax Revenues (IDT) have a positive effect on economic growth. To test this hypothesis the study used annual data for the period (1970 – 2010) for the series of Gross Domestic Product (GDP) as a measure of economic growth, the Indirect Tax Revenues and the Direct Tax Revenues (DT) as determinants of economic growth. Kolmogorov-Smirnov Test was applied. The results showed that there is a positive relationship (relatively strong) between economic growth and indirect taxes (IDT), and the increase in (IDT) by (1%) lead to increase in economic growth by approximately one (0.962%).

مقدمة:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عادة باستخدام عدد من أدوات المالية العامة مثل الضرائب والإنفاق العام، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل إحداث توازن اقتصادي وتفعيل الطلب الكلي وإشباع الحاجات العامة للمجتمع وتقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع إضافة لإحداث الاستقرار السياسي. وبما أن الضرائب تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي، فهي تُعدّ من أهم أدوات المالية العامة. وتؤدي الضريبة الجديدة أو التغيير في معدلات الضريبة المفروضة أصلاً لآثار اقتصادية واضحة. وتواجه السودان حالياً مشكلة انخفاض الإيرادات العامة بسبب انفصال جنوب السودان (9 يوليو 2011) وفقدان جزء كبير من إيرادات النفط، وانخفاض احتياطي العملات الحرة وانخفاض قيمة الجنية مقابل العملات الأخرى المهمة، وذلك يقلل المقدرة على تمويل المشروعات التنموية. لذا، فمن الضروري تبني سياسات مالية ذات أدوات فعالة تسمح بتغطية العجز في الإيرادات العامة.

تهدف هذه الورقة لإبراز أثر الضرائب غير المباشرة في النشاط الاقتصادي في السودان. وتقتضى الورقة أن للضرائب غير المباشرة أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في السودان، وتتبع البيانات محل الدراسة التوزيع الطبيعي. وقد تم في هذه الورقة استخدام اختبار كلمجروف - سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) لاختبار توزيع المتغير التابع (GDP)، واتضح أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي (أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية). لذا تم تحويل البيانات للوغاريتم الطبيعي وإعادة اختبار البيانات مرة أخرى واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد في برنامج (SPSS - Statistical Package for Social Sciences).

الإطار النظري:

مفهوم الضريبة:

الضريبة مشاركة من الأفراد في توفير السلع والخدمات العامة دون حصولهم منفعة مباشرة مقابل دفع الضريبة، لذا أصبحت الضريبة واجباً اجتماعياً تفرضه الدولة على المكلفين من أفراد المجتمع لتوفير الخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع (النقاش، 2001). والضرائب هي إحدى الأدوات المالية التي تستخدم في التحويل الإجباري للموارد من القطاع الخاص والعائلي بهدف تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مثل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو العدالة في توزيع تكلفة الخدمات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع (نور، 2002). والضريبة فريضة بلا مقابل تستخدم في تمويل النفقات العامة المعتمدة في الموازنة العامة للدولة، ورفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل وتقليل حدة الفقر (البطريق، 2004). وتقسّم الضرائب عادة إلى الضرائب المباشرة، ويقع عبئها النهائي على المكلف القانوني. والضرائب غير المباشرة، وتفرض على ما يقوم به الأفراد من تصرفات مثل القيام بشراء أو بيع أو إنتاج سلعة معينة، مثل الضريبة العامة على المبيعات، الضرائب على الصادرات والواردات، الضرائب على الإنتاج والضريبة على القيمة المضافة(*)).

واستند التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة في كثير من الأحيان على مفهوم نقل العبء الضريبي، إذ أن الضرائب التي يمكن نقل عبئها بسهولة تدعى بالضرائب غير المباشرة. وتفرض الضرائب المباشرة وفقاً لخصائص وظروف دافعي الضرائب، بينما تفرض الضرائب غير المباشرة على المعاملات بغض النظر عن ظرف البائع والمشتري (Helmuth, 1999).

(*) لتفصيل أكثر أنظر (الطاهر، عبد الله الشيخ محمود: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، دار الرياض، السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، ط 2، 1412هـ-1992)

تتمثل الأهداف الأولية للضرائب في التوزيع الكفء والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد مع الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمل على رفاهية المجتمع والتوزيع العادل للدخل والمحافظة على مستوى من النشاط الاقتصادي المستقر (الوزني والرفاعي، 2004). والضرائب المرغوبة هي التي تحقق جودة النظام الضريبي والتي تعتمد بدورها على ما إذا كانت الضرائب المكونة له تتسم بالملائمة والتي تتحقق فقط إذا كانت الضرائب متفقة مع الأهداف الأساسية للاقتصاد (Nimeiri, 1974). وعند فرض الضرائب يجب التأكد من أنها تتميز بتوافر معايير محددة تجعلها متلائمة مع أهدافها الرئيسية، مما يؤدي إلى إيجاد نظام ضريبي جيد يمكن الحكومة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. وتتمثل أهم القواعد الأساسية لفرض الضريبة التي يركز عليها النظام الضريبي الحديث في قاعدة العدالة، الكفاءة، اليقين، الملائمة، التوزيع، وقاعدة المرونة (الطاهر، 1992).

ارتبط تطور أغراض الضرائب بتطور الفكر الاقتصادي، ففي ظل الفكر التقليدي الذي ينادي بدور ضئيل للدولة في النشاط الاقتصادي اعتماداً على قوى السوق في تحقيق تخصيص الموارد، انحصرت وظيفة الضرائب في توفير الإيرادات الكافية لتمويل نشاط الدولة المتمثل في الدفاع والأمن والنظام (القاضي، 1980). وعلى هذا الأساس نادى التقليديون بأن تكون ميزانية الدولة صغيرة ومتوازنة، وعليه فينبغي أن تكون أسعار الضرائب منخفضة، لأنهم يعتبرون الإنفاق الحكومي ضياعاً للأموال وإنفاقاً غير منتج (بركات ودراز، د.ت)، ويعترض التقليديون كذلك على الضرائب التي تؤثر في الحركة التلقائية للموارد الاقتصادية لأنهم يفترضون أن الموارد تتجه نحو المجالات التي تحقق أرباحاً أعلى وتدخل الحكومة عن طريق الضرائب قد يؤثر على معدلات الأرباح بالتالي على الحركة التلقائية للموارد الاقتصادية (فوزي، 1968).

بعد التطور الذي حدث في الفكر الاقتصادي والذي انتقلت فيه الدولة من حارس إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي تغيرت الأغراض التي تخدمها الميزانية العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي. وقد ارتبط ذلك التغير بالاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز لدى حدوث الكساد العظيم "Great Depression" (1929-1933) والذي نادى بأن تعمل الدولة على زيادة الإنفاق العام، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، وعندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها بالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام. ويمكن أن تقوم الدولة أيضاً بتخفيض الضرائب لتزداد الدخل كما يزداد الميل نحو الاستثمار (الوزني والرفاعي، 2004).

لقد أصبحت الضرائب من مصادر تمويل الإنفاق العام، مما أدى إلى بروز مصدر جديد من مصادر التمويل الحكومي والذي انتشر على مدى واسع وكان لجهود إعادة البناء بعد الحرب الثانية الأثر الكبير في انتشاره كوسيلة مهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر في الإنفاق الكلي الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص، الاستيراد والتصدير وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (ناشد، 2001).

وقد دار جدل كبير حول العلاقة بين السياسة المالية والنشاط الاقتصادي. فهناك من يرى أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يحفز، في حين يرى آخرون أن عمليات الحكومة بطبيعتها تتصف بالبيروقراطية وغير فعالة، مما يحجم النشاط الاقتصادي بدلاً من تعزيزه. يركز أنصار تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي على دورها في ضمان كفاءة تخصيص الموارد، تنظيم الأسواق، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا يرون أن هذا التدخل يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي على المدى الطويل. وفي سياق نماذج النمو الداخلي، يمكن للحكومة أن تشجع تراكم المعرفة والبحث والتطوير، والاستثمارات العامة المنتجة، وتنمية رأس المال البشري، والقانون والنظام (Amanja & Morrissey, 2005).

يرى البعض ضرورة استخدام الضرائب غير المباشرة لتجميع الفوائض الاقتصادية لأغراض التنمية. حيث تساهم الضرائب غير المباشرة في جزء كبير من الإيرادات الحكومية في جميع أنحاء العالم (Pascal, 2008). ويرى آخرون أن

العبء الأكبر من هذه الضرائب يقع على الطبقات الفقيرة، لذا فإن زيادة الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (مصطفى وعفر، 2005). وقد اظهرت معظم الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الضرائب والنشاط الاقتصادي وجود أثر سالب لمعدل الضرائب التجميعية على النشاط الاقتصادي. وقد اعتمد عدد من الدراسات التي ترمي لتوضيح أثر الضرائب في النشاط الاقتصادي على نسبة الايراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى أنها ذات علاقة عكسية مع النمو في الدخل الحقيقي للفرد. كما توصلت عدد من الدراسات الى أن معدلات الضريبة ليس لها تأثير مهم في النشاط الاقتصادي. وأن أغلب هذه الدراسات أظهرت ارتباطاً قوياً بين الضرائب العالية وانخفاض النشاط الاقتصادي (Mihai, 2011).

وفي نماذج النمو الخارجي (exogenous growth models)، تؤثر الضرائب فقط في مستوى الناتج، والذي تكون زيادته نتيجة عن زيادة مدخلات الإنتاج المادية مثل رأس المال والعمل. ويعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل الخارجية. ويرجع النيوكلاسيك الزيادة في النشاط الاقتصادي إلى لزيادة في رأس المال المادي حيث سريان قانون تناقص الغلة وأن أدوات السياسة الحكومية والمتغيرات غير المادية (مثل رأس المال البشري) ليس لها تأثيراً دائماً على معدل النشاط الاقتصادي. وينبع نمو نصيب الفرد من الناتج من التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي ويولد حجم وهيكل الإيرادات الضريبية آثار مؤقتة فقط، مما يعني، أن السياسة الضريبية ليس لها دور هام في تعزيز النشاط الاقتصادي كسياسات حكومية فعالة بصورة دائمة (Arisoy 2010). وترى نظرية النمو الداخلي (exogenous growth models) أن الزيادة في النشاط الاقتصادي تتحدد داخل النظام الاقتصادي. لذا فإن السياسة الضريبية في هذه النماذج تتدخل لتصحيح التشوهات، إضافة لإيجاد سياسات فعالة للحفاظ على نمو دائم في النشاط الاقتصادي. وتدرس نماذج النمو الداخلي أثر مستوى الضرائب، وأثر الهيكل الضريبي. وأي سياسة ضريبية تضر بتراكم رأس المال ستؤدي لخفض مستوى الناتج ومن معدل الزيادة في النشاط الاقتصادي بشكل دائم، وذلك مثل ضرائب الدخل الشخصي والضرائب على دخل الشركات (ضرائب مباشرة). وتضر الضرائب غير المباشرة فقط بخيار الاستهلاك الحالي، لكنها لا تؤدي لتغيير تراكم رأس المال والنشاط الاقتصادي. لذا يتوقع أن يكون للهيكل الضريبي أهمية في تحقيق زيادة في النشاط الاقتصادي (Arisoy 2010).

دراسات تطبيقية:

تركز دراسات العديد من الكتاب أمثال (Poulson and Kaplan, 2008)، (Kock et al, 2005)، (Lee and Gordon, 2005) على أثر الضرائب في النشاط الاقتصادي. وتتلخص نتائج هذه الدراسات في أن الضرائب المشوهة تؤدي لتخفيض النمو المحتمل في النشاط الاقتصادي. وترى مجموعة ثانية أن العلاقة بين الضرائب والنشاط الاقتصادي تكون "سالبة، موجبة أو محايدة" اعتماداً على مدى أهمية الإيرادات الضريبية كمورد اقتصادي. وبالنسبة لجانب العرض، فإن المعدل العالي للضرائب يضعف النشاط والاقتصادي. وتبين الدراسات التي تركز على هذا الجانب بأن الدول ذات المعدلات العالية للضرائب تنتج معدلات منخفضة للنشاط الاقتصادي (Taha, 2011). وفي دراسته للضرائب والنشاط الاقتصادي في رومانيا استنتج (Mihai, 2011) أن الزيادة في الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي دراسته لاقتصاد دول الـ (OECD) رأى (Leibfritz, 1997) وآخرون أن زيادة متوسط المعدل الضريبي بـ 10%، يؤدي لتخفيض النشاط الاقتصادي بما يقارب 5% سنوياً، وشدد على أن الضرائب المباشرة تخفض النشاط الاقتصادي بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة. وقد وجد (Mamatzakis, 2005) في بيانات عن اليونان، أن النمو في الناتج يستجيب عكسياً للزيادة في العبء الضريبي مقاساً بنسبة جملة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي. كما وجد (Koch, 2005) في اختبار له بيانات عن شمال أفريقيا للفترة (1960-2002)، أن هنالك ارتباط قوي بين انخفاض العبء الضريبي

والزيادة في النشاط الاقتصادي المحتمل. وأن الاقتصادات النامية تتأثر بالضرائب بصورة أكبر من الاقتصادات المتقدمة. وفي دراسة (Karras and Furceri, 2009) التي أجريها لاقتصاديات ست وعشرون دولة من دول الـ OECD أوضح أن الضرائب العالية تؤدي لتخفيض حقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استنتج (Keho, 2010) أن زيادة 1% في العبء الضريبي تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي بما يقارب 0.05% سنوياً، وذلك لأن المعدلات الفعلية للضريبة أقل بكثير من المعدل الأمثل للضريبة. وفي اختبارهم لبيانات عن 25 دولة صناعية وجد (Padovano and Galli, 2002) أن للمعدل الحدي للضريبة والضريبة المتصاعدة أثر سلبي على النشاط الاقتصادي. وقد أبانت دراستهم أن زيادة المعدل الحدي للضريبة بـ 10%، يقود لتخفيض معدل النشاط الاقتصادي بمقدار 0.23% سنوياً (Mihai, 2011). وقد تبين أن الضرائب على مختلف السلع تلعب دور كأدوات للسياسة الضريبة المثلى، وأن ضريبة الدخل لن تكون كافية (Helmuth, 1999)

وأبانت دراسة (Wang and Yip, 1992) أن الهيكل الضريبي أكثر أهمية من مستوى الضرائب في توضيح النشاط الاقتصادي. وأن المعدل الكلي للضرائب ليس له أثر في النشاط الاقتصادي، ويؤثر معدل الضريبة على الاستهلاك والصناعة في معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل الطويل. أي تؤثر الضريبة على الدخل من رأس المال سلباً في النشاط الاقتصادي لتشويهها إعادة توزيع الموارد، ويمكن أن يحسن المعدل العالي لضريبة الاستهلاك النشاط الاقتصادي من خلال تحسين التمويل المحلي في الاقتصاد بوجود قطاع حكومي كفو. ويعوض الأثر السالب للضرائب على الدخل من رأس المال بالتأثير الموجب للضرائب على الاستهلاك، كما أن الأثر الإضافي للمعدل التجميعي للضرائب غير معنوي. واختبر (Bleaney 2000) توقع نماذج النمو الداخلي (Endogenous growth models) (مثل نموذج بارو)، القائل بأن هناك آثار دائمة ومؤقتة للإنفاق الحكومي والضرائب على النشاط الاقتصادي مستخدمين بيانات سنوية لبلدان منظمة التعاون والتنمية (OECD). وقد دعمت نتائجهم توقع نموذج النمو الداخلي بقوة رغم أنهم أشاروا إلى أن التحليل بمتوسط الفترة للبيانات لا يعكس الآثار المالية بشكل كامل (Bleaney, 2000).

واعتبر **سولو** أن التقدم التكنولوجي سبباً رئيسياً لحدوث وزيادة النمو في النشاط الاقتصادي طويل الأجل، ولا تؤثر الضرائب في النمو المستقر للنشاط الاقتصادي ومعامل الإنتاجية في المدى الطويل (Sato, 1963). وارتفاع ضرائب الأرباح أو القيمة المضافة والضريبة على الأصول؛ ترتفع الكمية التوازنية المتوسطة لإنتاجية رأس المال وينخفض المستوى التوازني للناتج، وذلك لتأثير هذه الضرائب في ادخار أصحاب رؤوس الأموال، ولم يلاحظ أي تأثير على مستوى الناتج من الضريبة على الاستهلاك أو الدخل من العمل. عدا الضريبة على الاستهلاك، تؤثر الضرائب في توزيع الدخل والثروة في المدى الطويل (صبحي، 2004)، (*). وتوصل (Arisoy, 2010) في دراسته للهيكل الضريبي والنشاط الاقتصادي في تركيا بهدف اختبار تأثير هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي للاقتصاد التركي للفترة (1968-2006)، إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين الناتج الحقيقي وعائدات الضرائب غير المباشرة في حين لا يوجد تأثير كبير للضرائب المباشرة. مما يعني أن هنالك أثر إيجابي للتحويل من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة على النشاط الاقتصادي. وفي دراسة (Helmuth, 1999) تبين أن الضرائب على مختلف السلع تلعب دوراً كأدوات للسياسة الضريبية المثلى، وأن ضريبة الدخل لن تكون كافية.

time required for (* See (Sato, Razu- Fiscal policy in the neo-classical growth model in Analysis equilibrating adjustment 1963)

الإطار التطبيقي للدراسة:

تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

في هذه الدراسة تم تطبيق نموذج قياسي يمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع من جهة والضرائب غير المباشرة (IDT) كمتغير مستقل من جهة أخرى. وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، ولتطبيق نماذج الانحدار الخطي يجب أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً مستمراً وأن يتوزع توزيعاً طبيعياً. وبما أن بيانات المتغير التابع لهذه الدراسة تمثل الناتج المحلي الإجمالي فهي بيانات كمية متصلة، فقط يجب التأكد من أنها تتبع التوزيع الطبيعي قبل بداية توفيق النموذج. وللتحقق من توزيع المتغير التابع يتم استخدام اختبار كالمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test)، حيث تنص فرضية العدم (H_0) دائماً أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وتنص الفرضية البديلة (H_1) بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (1) نتائج اختبار توزيع المتغير التابع (GDP)

One –Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	GDF
N	40
Kolmogorov-Smirnov Z	2.454
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

- a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

المصدر: إعداد الباحثان

يلاحظ أن الجدول أعلاه يحتوي على حجم العينة (N)، قيمة الاختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) والقيمة الاحتمالية (Sig). ويتضح أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية أي أن توزيع البيانات يختلف عن التوزيع الطبيعي. لذا عمدت الدراسة لإعادة الاختبار مرة أخرى بعد تحويل البيانات للوغاريتم الطبيعي للبيانات، ويظهر ذلك في الجدول أدناه.

جدول (2) يمثل نتائج اختبار توزيع المتغير التابع (GDP) بعد أخذ اللوغاريتم

One –Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	GDF
N	46
Kolmogorov-Smirnov Z	.897
Asymp. Sig. (2-tailed)	.397

- a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من الجدول رقم (2)، أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، أي قبول الفرض العدمي القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
تكوين نموذج الدراسة:

بعد تحقق شرطي المتغير التابع المذكورة أعلاه، يتم نمذجة البيانات وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وصياغة نموذج الدراسة على أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنشاط الاقتصادي دالة في الضرائب غير المباشرة (IDT) للفترة الزمنية (1970-2010)، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDP = b_0 + b(IDT) + u_i$$

حيث أن :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

IDT = الضرائب غير المباشرة

وبما أن النماذج القياسية تواجه عدد من المشكلات الفنية أهمها: عدم ثبات تباين الخطأ (البواقي)، مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ومشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، فينبغي عند توفيق النموذج معرفة أنه لا يعاني من أي من المشكلات المذكورة آنفاً. وهناك عدة اختبارات إحصائية للكشف عن وجود تلك المشكلات بالنموذج باستخدام برامج مثل: (Eviews ، Gretl، SPSS).

تحليل البيانات:

جدول رقم (3) ملخص النموذج

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.962 ^a	.926	.924	.53305	1.040

a. Predictors: (Constant), I1

b. Dependent Variable: G1

المصدر: إعداد الباحثان

من الجدول رقم (3) أعلاه يُلاحظ أن معامل التحديد (R Square) بلغ 0.93 مما يعني أن التغير في المتغير المستقل يفسر 93% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي (نموذج الانحدار الموفق أي أن 93% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (GDP) سببها التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (IDT) والباقي لأسباب أخرى.

جدول رقم (4) تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	156.027	1	156.027	549.105	.000 ^a
	Residual	12.502	44	.284		
	Total	168.529	45			

a. Predictors: (Constant), I1

b. Dependent Variable: G1

من الجدول أعلاه (4)، يُلاحظ أن قيمة إحصائية F كبيرة جداً (549.105) وأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن النموذج بصورة عامة معنوي ويمثل البيانات تمثيلاً جيداً وله قدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي بمعلومية قيمة الضرائب غير المباشرة في المستقبل.

جدول (5) معاملات النموذج المقدر

Model	Coefficients ^a			t	Sig.
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta		
1	.798	.160		4.985	.000
(Constant)	1.273	.054	.962	23.433	.000

a. Dependent Variable:G1

المصدر: إعداد الباحثان

من الجدول (5) نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية (0.05) مما يعني أن جميع المعاملات لها تأثير معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع أي مؤثرة معنوياً، كما أن جميع إشارات المعاملات موجبة مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية. وعليه، يكون النموذج المقدر كالاتي:

$$GDP = (0.798) + (0.962)*(IDT)$$

جدول رقم (6) إحصاءات البواقي

	Residuals Statistics		N
	Mean	Std. Deviation	
Std. Predicted Value	.000	1.000	40
Std. Residual	.000	.978	40

a. Dependent Variable GDP

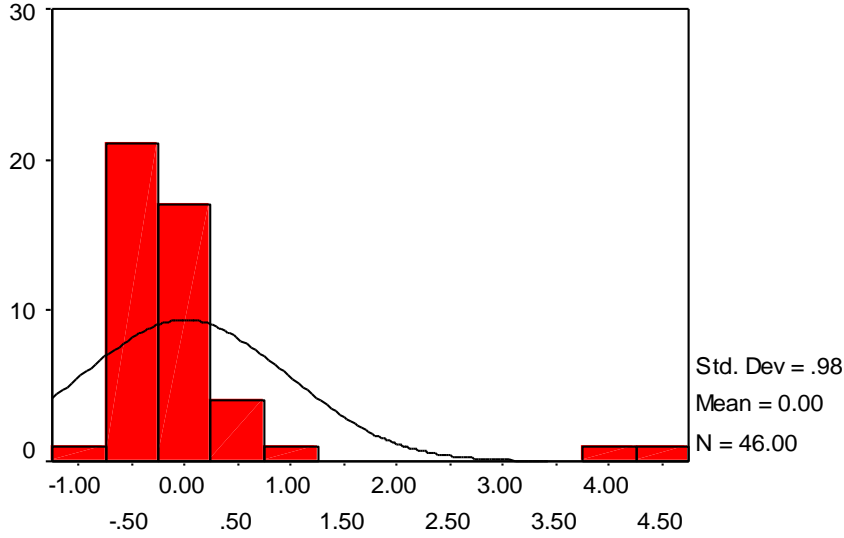
المصدر: إعداد الباحثان

من الجدول (6) أعلاه يتضح أن الوسط الحسابي للبواقي (الأخطاء) يساوي صفر وإنحرافها المعياري واحد صحيح تقريباً، مما يعني أن الأخطاء تتوزع طبيعياً بمتوسط صفر وتباين واحد، أي تتوزع وفق التوزيع الطبيعي المعياري، وأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين (هنالك ثبات للتباين)، ويؤكد ذلك الشكل البياني التالي:

شكل (1) توزيع الأخطاء (البواقي)

Histogram

Dependent Variable: GDP



Regression Standardized Residual

المصدر: إعداد الباحثان

($\delta^2 \sim N(0,1)$) من الشكل البياني رقم (1) يتضح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي صفر وتباين يساوي الواحد الصحيح تقريباً .

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسات التطبيقية (السابقة):

تتمثل أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في الآتي:

1. هناك علاقة إيجابية قوية بين النشاط الاقتصادي والضرائب غير المباشرة (IDT)، حيث أن زيادة الضرائب غير المباشرة بـ (1%) تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي (ممثل في الناتج المحلي الإجمالي) بما يقارب الواحد (0.962%) وحدة.
2. أن 93% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (GDP) سببها التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (IDT) والباقي لأسباب أخرى، حيث بلغ معامل التحديد في نموذج الدراسة (R Square = 0.93).
3. أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل.
4. يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إيجاباً مع زيادة عائدات الضرائب غير المباشرة.
5. الضرائب غير المباشرة من أهم أدوات السياسة المالية التي استخدمت في السودان للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
6. التركيز على الضرائب غير المباشرة في السودان خلال فترة الدراسة كان بسبب مرونة "تزداد عند الرخاء وتتناقص عند الانكماش"، قلة نفقاتها وعجالة تحصيلها خلال السنة المالية للضريبة.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بالآتي:

1. اعتماد نظام ضريبي مخطط بدقة لتقليل التقلبات الدورية في الاقتصاد ولتقييد التوسع وإبطاء الانكماش وتقصير فترته.
2. الوصول إلى نظام ضريبي للضرائب غير المباشرة يتصف بالعدالة والكفاءة والحياد، ويعالج مشكلات التهرب الضريبي والفساد الإداري.
3. التركيز على الضرائب غير المباشرة وتوسيع وعائها لمرونتها "تزداد عند الرخاء وتخفض عند الانكماش"، وقلّة نفقاتها وعجالة تحصيلها خلال السنة المالية للضريبة.
4. تقليل معدلات الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها لزيادة تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي.
5. عدم فرض ضرائب على السلع الضرورية وبيع الاستهلاك الجاري لتقليل عبئها على ذوي الدخل المحدود.
6. الوصول إلى التوليفة المثلى من الضرائب "المباشرة وغير المباشرة" التي تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية ومستقرة من النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار والاستثمار.
7. ضرورة أن تتفق عائدات الضرائب غير المباشرة - كأحد مصادر الإيرادات العامة- في مشاريع التنمية الاقتصادية المختلفة، خاصة وأن البلاد فقدت جزء كبير من إيرادات النفط.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. البطريق، يونس احمد وآخرون: النظم الضريبية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص25.
2. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط2 (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1412هـ- 1992) ص206.
3. القاضي، عبد الحميد محمد: اقتصاديات المالية العامة (القاهرة: دار الجامعات المصرية 1980) ص49.
4. النقاش، غازي عبد الرازق: المالية العامة، تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط2 (عمان - الأردن: دار وائل للنشر، 2001) ص201.
5. الوزني، خالد واصف، وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7 (عمان- الأردن: دار وائل للنشر، 2004) ص322-326.
6. بركات، عبد الكريم صادق، ودرار، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت) ص328.
7. صبحي، سوزانا: تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة غير منشورة، 2003-2004).
8. عبد الحميد، عبد المطلب محمد: اقتصاديات المالية العامة، ط1 (القاهرة: الدار الجامعية، 2004/2005) ص264.
9. فوزي، عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، ط1 (القاهرة: منشأة المعارف، 1968) ص243.
10. مصطفى، أحمد فريد، وعفر، محمد عبد المنعم: الاقتصاد المالي الوضعي، والإسلامي بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005) ص225.
11. ناشد، فوزي: الوجيز في المالية العامة (الإسكندرية: الدار الجامعية الحديثة للطباعة والنشر، 2001) ص14-15.
12. نور، حسن بشير محمد: الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها في السودان، رؤية اقتصادية (الخرطوم: شركة الظلال للخدمات والاستشارات، 2002) ص301.

التقارير والمنشورات:

1. جمهورية السودان: السودان في أرقام، الجهاز المركزي للإحصاء، 2010.
2. جمهورية السودان: العرض الاقتصادي، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، سنوات متعددة.
3. جمهورية السودان: تقارير لجان الإصلاح الضريبي، ديوان الضرائب، سنوات متعددة.

English References

1. Amanja, Daniel M' and Morrissey, Oliver; Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya, Nottingham; Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham - June 2005, pp1,2.
2. Wang, Ping & Yip, Chong K; Taxation and Economic Growth: The Case of Taiwan. New York; American Journal of Economics and Sociology, Issue No (51), Jul., 1992, pp 317,331.
3. Arisoy, Ibrahim; Tax Composition and Growth in Turkey, An Empirical Analysis, - Issue No (59), 2010
4. Bleaney, Michael; Testing the Endogenous Growth Model: Public Expenditure, Taxtion and Growth Over the Long-Run, 2000, PP1,2.

5. Pascal, Belan; The optimal grouping of commodities for indirect taxation, Journal of Public Economics, Issue No (92), July 2008.
6. Taha, Roshaiza; The Effect of Economic Growth on Taxation Revenue: The Case of a Newly Industrialized Country, International Review of Business Research Papers Issue No (7), January 2011. Pp 319, 329.
7. Sato, Razu; Fiscal policy in the Neo-Cclassical Ggrowth Model in Analysis time required for equilibrating adjustment, 1963.
8. Helmuth, Cremer; Direct Versus Indirect Taxation -IDEI and GREMAQ, University of Toulouse and Institute Universities de France. 1999
9. Mihai, Mutaşcu; Taxes and Economic Growth Romanla. Avar Approach- Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 13(1), 2011
10. Nimeiri, Sayed; Taxation and Economic Development; A case Study of the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, August 1974, p21.